تأهيل المؤسسة الجزائرية

د/ كمال رزيق
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
جامعة البليدة

الملخص:

عرفت المؤسسة الجزائرية في السنوات الأخيرة, تحولات جذرية من أجل تأقلمها مع المتغيرات الواقعة في بيئتها, لاسيما المتعلقة بمتطلبات التنافسية,و تقوم الدولة بتأهيل المؤسسة من كل النواحي خاصة فيما يتعلق بالمنتوج والنظم التسيير....

ويهدف التأهيل إلى تطوير المؤسسة لكي تصبح قادرة على المنافسة من ناحية الجودة والكفاءة الداخلية في استخدام مواردها, ولا يحدث ذلك إلا بعد تبني المؤسسة إجراءات وإصلاحات داخلية على المستوى الكلي, القطاعي والجزئي وهذا ما يتم تناوله في هذا المقال.

Résumé:

L’entreprise algérienne a connu des changements radicaux durant ces dernières années pour son adaptation aux différentes variations qui touchent à son environnement notamment les exigences concurrentielles

A cet effet, l’Etat s’est engagé pour la mise à niveau de l’entreprise sous ses différents aspects particulièrement ceux liés au produit et au processus managériales la rendant ainsi apte à la concurrence

Notons que le but de la mise à niveau est le développement de l’entreprise pour qu’elle soit capable à affronter la concurrence du point de vue de la qualité et l’aptitude interne à l’utilisation optimale de ses ressources

Cette exigence ne peut être remplie que par l’adoption par l’entreprise de mesures de réformes internes que ce soit au niveau : Macro, Sectoriel et Micro, ces différents points seront traiter dans cet article

عاشت المؤسسة الجزائرية في السنوات الأخيرة تحولات جذرية من أجل مجابهة متطلبات التنافسية، وهذا لتسهيل انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة وإرساء بعض المستلزمات لمجابهة الشراكة الأورومتوسطية.

وبغية ذلك تقوم الدولة بإعادة تأهيل المؤسسة في كل الجوانب، فلا يمكن أن تتمكن المؤسسة الجزائرية من مواجهة التنافسية الدولية في حالة عدم وجود تأهيل على مستوى المنتجات، نظم التسيير والإنتاج ....

ومن خلال هذا المقال نوضح بعض المفاهيم المتعلقة بتأهيل المؤسسة الجزائرية وذلك من خلال :

-مسار عملية التأهيل .

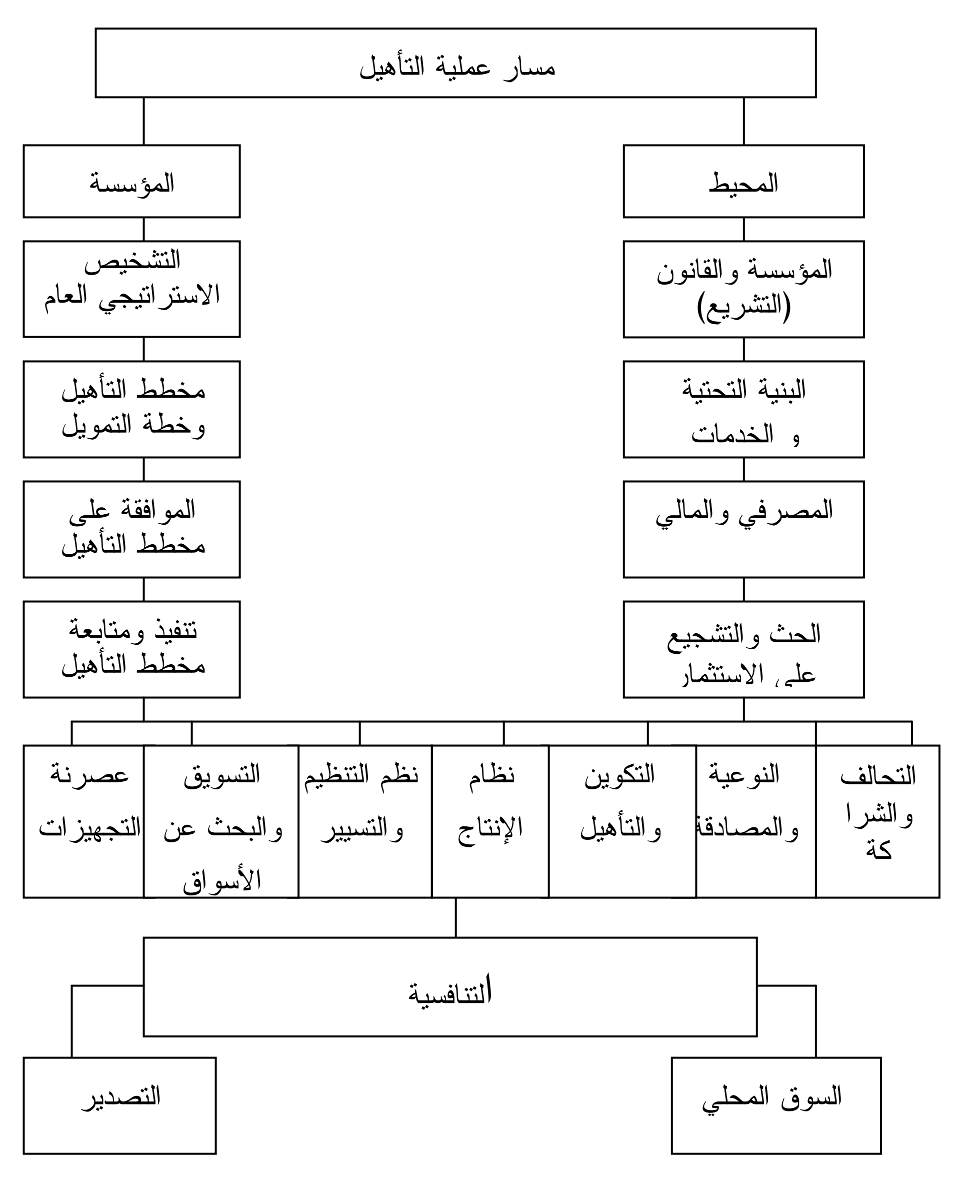
-أهداف برنامج التأهيل

-إجراءات التأهيل

1- مسار عملية التأهيل :

التأهيل يعني تطوير المؤسسة من أجل أن تصبح قادرة على المنافسة من ناحية الجودة أو الكفاءة الداخلية في استخدام مواردها، حتى تضمن شروط البقاء وتحقيق مردودية اقتصادية، فبرنامج التأهيل هو عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تتخذها السلطات قصد تحسين موقع المؤسسة في إطار الاقتصاد التنافسي، أي أن يصبح لها هدف اقتصادي ومالي على المستوى الدولي، خاصة في إطار عولمة المبادلات وترابط السياسات الاقتصادية الوطنية مع السياسات الاقتصادية الدولية.

وبرنامج التأهيل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال تبني المؤسسة في حد ذاتها إجراءات وإصلاحات داخلية على عدة مستويات منها التنظيمية، الإنتاجية، الاستثمارية والتسويقية... وبالتالي فبرنامج التأهيل يكون على النحو التالي :



المصدر : وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة

2- أهداف برنامج التأهيل :

حسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، يهدف التأهيل المؤسساتي إلى ترقية قطاع صناعي تنافسي وتطويره ليصبح ذا قدرات وكفاءات هيكلية تنافسية، يشترط في ذلك :

– فترات انتقالية ضرورية من أجل السماح للمؤسسات امتلاك الوقت الكافي للتكيف مع الانفتاح الكلي على السوق.

– لتفادي أثر التفكك الصناعي يجب أن يقوم البلد بمناقشة الحكومة مع المتعاملين الاقتصاديين من أجل إيجاد إجراءات مرافقة ومساعدات ملائمة.

– كل مؤسسة يجب أن تعمل على بذل جهود التكيف اللازم، والالتزام ببرامج التأهيل للوصول إلى مستوى أرقى من التنافس والعمل من أجل الحفاظ عليه.

وللوصول إلى هذه الشروط، لا بد من توفر مجموعة من المبادئ هي :

– عصرنة محيط المؤسسات الصناعية، سواء المحيط المادي أو القانوني والتشريعي.
– تعزيز قدرات هياكل الدعم
– ترقية تنمية صناعات تنافسية في الأسواق المحلية والدولية
– تحسين التنافسية وتنمية المؤسسة الصناعية.

كما تطمح الدولة من خلال برنامج التأهيل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، منها ما هو على المستوى الكلي، ومنها ما هو على المستوى القطاعي، وأيضا على المستوى الجزئي، فعلى المستوى الكلي فإن الأهداف التي تسهر على تطبيقها السلطات الاقتصادية تتمثل فيما يلي :

– إعداد سياسة اقتصادية تكون أساسا لبرامج السند والحث على رفع المستوى التأهيلي، آخذة بعين الاعتبار الفرص المتاحة من قبل القدرات الوطنية والدولية.

– وضع الآليات الأساسية التي تسمح للمؤسسات والهيئات الحكومية القيام بإجراءات على المستوى القطاعي والجزئي.

– إعداد برنامج التأهيل للمؤسسة الاقتصادية ومحيطها.

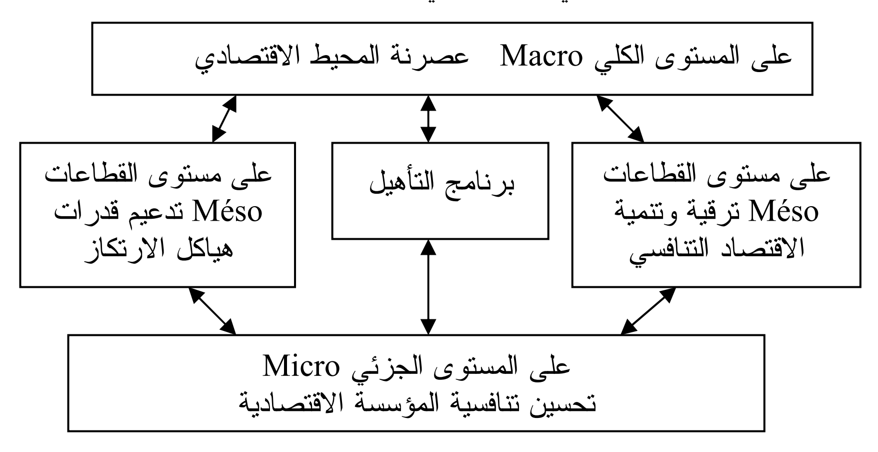
أما على المستوى القطاعي فإن نجاح برنامج التأهيل مرهون بمدى قوة هياكل الأطراف المشتركة في تنفيذه، فالبرنامج يهدف إلى تحديد الهيئات المتعاملة مع المؤسسة من حيث مهامها وإمكاناتها، والتي من أهمها :

– جمعيات أرباب العمل – الهيئات العمومية
– هيئات التكوين – البنوك والمؤسسات المالية

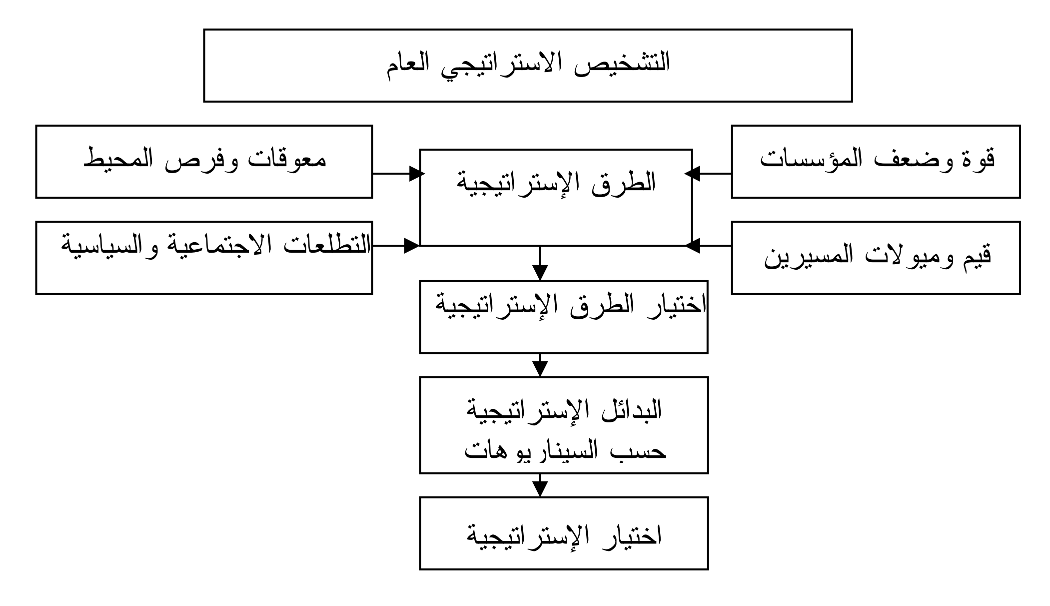
وبالتالي فالبرنامج يهدف إلى تدعيم الهيئات المساعدة للمؤسسة (أو محيطها) بما يؤدي إلى تحسين المنافسة بين المؤسسات. بينما على المستوى الجزئي فإن برنامج التأهيل هو عبارة عن مجموع الإجراءات التي تحث على تحسين تنافسية المؤسسة، أي أن هذا البرنامج منفصل عن سياسة ترقية الاستثمارات وحماية المؤسسة التي لها صعوبات، فيعتبر برنامج التأهيل مسار تحسين دائم أو إجراءً تطورياً يسمح بالتنبؤ بأهم

النقائص أو الصعوبات التي قد تصطدم بها المؤسسة، لهذا لا يعتبر هذا البرنامج بمثابة إجراء قانوني تفرضه الدولة على المؤسسات الاقتصادية، بل على هذه الأخيرة المبادرة بالانخراط في هذا البرنامج أو على الأقل المبادرة بإجراء تشخيص استراتيجي عام، وبعدها تقوم الدولة بمساعدة هذه المؤسسة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ويمكن تلخيص هذه الأهداف في الشكل التالي :



المصدر : وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة



المصدر : وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة

3 – **إجراءات التأهيل** : أما الإجراءات التي يجب على المؤسسة اتخاذها للتأهيل، فهي كما يلي :

- دراسة التشخيص وخطط التأهيل
- **الاستثمارات غير المادية** : والتي من شأنها أن تسهم في ترقية الخدمة لدى أي مؤسسة، ونجد الاستثمار غير المادي لدى المؤسسة يشمل عادة ما يلي :

– الدراسة بما فيها البحوث – التطوير – .

– المرافقة التقنية (الملكية الصناعية) .

– البرمجيات.

– التكوين.

– وضع حيز التطبيق نظام النوعية.

– المعايير.

– نظم معلومات ونظم التسيير.

– كل استثمار غير مادي يساهم في تحسين التنافسية.

- **الاستثمارات المادية:** وهي الجانب المادي الذي يمكن للمؤسسة مهما كانت أن تتحكم فيه، لكن ذلك مرهون بمدى قدرتها على تسخير الموارد اللازمة لضمان كفاءته، وعادة ما يشمل :

– تجهيزات الشحن والتخزين.

– تجهيزات الإنتاج.

– تجهيزات ومواد المخابر والقياس.

– تجهيزات الإعلام الآلي.

– تجهيزات ذات منفعة صناعية (الماء، الكهرباء، التبريد ...).

– التهيئة وهندسة الإنتاج.

– كل استثمار مادي آخر يساهم في تحسين التنافسية.

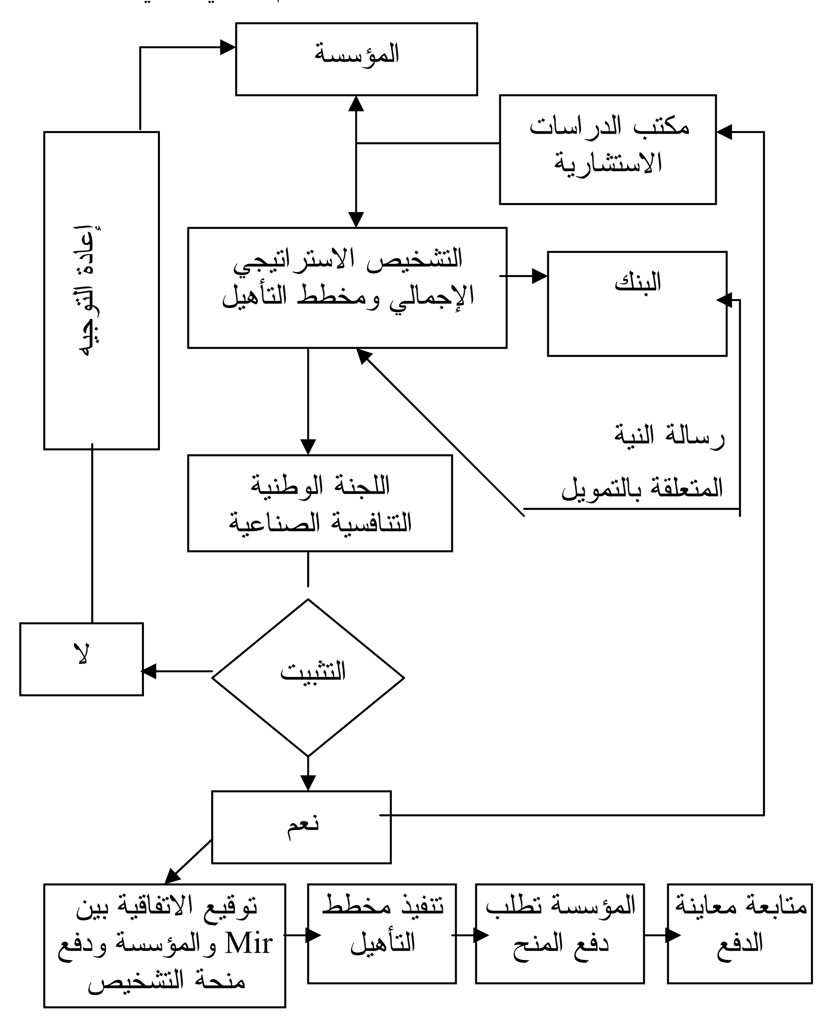
إن برنامج التأهيل لأي منشأة لابد أن يحترم على العموم المراحل التالية :

المرحلة الأولى:

هي مرحلة الإنجاز من طرف مكتب أو مستشارين خارجيين مختارين من قبل المؤسسة بحرية، وتسمى هذه الدراسة بالتشخيص الاستراتيجي الإجمالي ومخطط التأهيل، وهذه الدراسة ترافق طلب المساعدة المالية في إطار صندوق ترقية التنافسية الصناعية مع احترام قواعد الأهلية والإجراءات المحددة من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية للاستفادة من المنح.

المرحلة الثانية :

بعد القبول والتثبيت من طرف اللجنة الوطنية للتنافسية الصناعية تنفذ المساهمات غير المادية أو المادية المحدد من قبل برنامج التأهيل للاستفادة من المساعدات المالية، هذه الأخيرة إما أن تكون على شكل ثلاث أقساط، حيث القسط الأخير يكون عند نهاية تنفيذ مخطط المساهمة والتي لا تتعدى سنتين بعد إشعار القبول؛ أو على شكل قسط واحد في حدود مهلة الإنجاز لسنتين وبصفة استثنائية تستطيع اللجنة قبول تمديد الأجل لسنة من أجل تحقيق المساهمات. وكل هذه المراحل يلخصها الرسم البياني التالي :



المصدر : وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة

الخاتمة :

في إطار العولمة المتنامية للأسواق يجب تعميق إعادة الهيكلة الصناعية للمؤسسة الوطنية وهذا عن طريق برنامج تأهيل محدد يغير التركيبة الهيكلية للمؤسسة كتحسين طرق التسيير وتنمية الكفاءة الداخلية، وبصفة عامة يهدف برنامج التأهيل إلى تحسين النوعية ووضع آليات تطوير وتوقع وتحليل نقاط ضعف المؤسسة وبالتالي اقتراح طرق التقوية، وترتكز أساسا على الاستثمارات غير المادية...

وتجدر الإشارة إلى أن المشكل لا يكمن في انعدام برامج التأهيل، وإنما في مدى نجاعتها وضمان التطبيق الفعال والرشيد لها، حتى نضمن حقيقة تأهيل مؤسساتنا لتصبح قادرة فعليا على مواجهة المنافسة الكاسحة للمؤسسات الأجنبية التي تجاوزت مرحلة التأهيل ومراحل بعدها لتبحث في غزو أسواق لم تصلها المؤسسات المنافسة لها، ولا ننسى أن وتيرة تطور المؤسسات الأجنبية أسرع بكثير من الوتيرة التي يتم على أساسها تأهيل مؤسساتنا، فالجهد لابد أن يكون مضاعفا حتى نتمكن من عبور نفق العولمة بسلام.

المراجع :

- محمد عدنان وديع، محددات القدرة التنافسية الأقطار العربية في الأسواق الدولية، بحوث ومناقشات، تونس 19-21 جوان 2001.

- تدخل السيد رئيس الحكومة علي بن فليس في ملتقى " من أجل سياسة المرافقة وتقنيات التأهيل والتنافسية الصناعية، 12 فيفري 2001 بالجزائر العاصمة.
- مطبوعات وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2000.
- مطبوعات وزارة الصناعة وإعادة الهيكلة 2000.
- Manuel ''Fonds de Promotion de la Compétitivité Industrielle des procédures 2001 .